العنف السياسي وأزمة إعادة بناء الدولة في العراق:

أ د. محمد حسين علوان

جامعة القادسية

drmohmmedalsadi@gmail.com

الملخص:

ارتبطت مؤشرات العنف السياسي في العراق ارتباطاً مباشر بأهداف وغايات مجتمعية ولاسيما ضعف دور مؤسسات المشاركة الشعبية في الشأن السياسي مما وُلِد مناخ اجتماعي وسياسي يزيد من فرص الانفجار الاجتماعي ويسهم في إقناع العديد من الأفراد في مختلف القطاعات الاجتماعية بممارسة العنف ولاسيما في ظل وجود توترات ظاهرة أو كامنة بين النظام السياسيٍ والمجتمع ممّا أنتج ظاهرة العنف السياسي أنَّ العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ هو عنف تقف وراءه جهات خارجية منظمةٌ وتأتي بعد تدبير وتخطيط مسبق لعملياتها، إذْ شهد العراق مُنْذ احتلاله عام ٢٠٠٣ عنف سياسي (رسمي وغير الرسمي) عقب تشكل قوى وائتلافات مختلفة في التوجهات الأيديولوجية والتي تتصارع فيما بينها، وأنَّ هذا الصراع أنتج تعثر الاستقرار السياسي، وينشأ تعثر الاستقرار السياسي عن طريق عدم وجود مؤسسات سياسية فعالة قادرة على تلبية مطالب الجماهير، وذلك ما يضفي إلى حالة من النفور السياسي والنزاع بين الحكومة والقوى الاجتماعية وغالباً ما يكون التعبير عن النزاع عن طريق أعمال العنف، ويمكن وصف عالم اليوم بأنه عالم الأزمات لأسباب عدة تتعلق بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الكبرى التي مرت بها المجتمعات واثرت بشكل أو بأخر في حياة الإنسان داخل الكيانات الاجتماعية والتنظيمية، كما أثرت في الدولة ومؤسساتها بشكل عام، إذ يتعرض عدد ليس بقليل من المؤسسات بجميع أشكالها الى الأزمات وتواجه

انواع مختلفة من التحديات لاسيما تلك التي تفتقر إلى بنى تحتية من خطط استراتيجية وإمكانيات مادية وبشرية وظروف مناسبة لمواجهة تلك الأزمات .

Political Violence and the Crisis of State Reconstruction in Iraq:

Prof. Dr. Mohammed Hussein Alwan
Al-Qadisiyah University
drmohmmedalsadi@gmail.com

Abstract

It might be a historical coincidence in Iraq's modern and contemporary political history that the formation or a democratic parliamentary political regime is twice triggered by direct foreign interference and military force. These two times were diachronologically distanced; the first was in 2003. This nation is characterized with the special features from the neighboring nations characterized with, the period of historical reaction which appeared huge complications in its relations with neighboring nations that affected some of these nations occupy the land of Kurdistan with the support of international forces which were ambitious about the a lot of wealth inside the land of Kurdistan inspect of all disasters Kurdish nation is tenacious to most of it original characteristics which continuously lead the revolutions and uprisings to get the right of self –determination, since the foundation of Iraqi state, Kurdish issue has been a pivotal issue in this state.

المقدمة :

يعد مفهوم الأزمة من المفاهيم الواسعة الانتشار في المجتمع المعاصر، حيث أصبح يمس بشكل أو بآخر كل جوانب الحياة بدءاً من الأزمات التي تواجه الفرد

مروراً بالأزمات التي تمر بها الجماعات والحكومات والمؤسسات وانتهاءً بالأزمات الدولية. بل إن مصطلح الأزمة أصبح من المصطلحات المتداولة على جميع الأصعدة وفي مختلف المستويات الاجتماعية، وعالم الأزمات عالم حي ومتفاعل، عالم له أطواره، وله خصائصه، وأسبابه، تتأثر به الدولة أو الحكومة فيتأثر به أصغر كائن موجود في المجتمع البشري. ولما للأزمات ومواجهتها من أهمية كبيرة تتطلب المواجهة .

ويمكن وصف عالم اليوم بأنه عالم الأزمات لأسباب عدة تتعلق بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الكبرى التي مرت بها المجتمعات واثرت بشكل أو بأخر في حياة الإنسان داخل الكيانات الاجتماعية والتنظيمية، كما أثرت في الدولة ومؤسساتها بشكل عام، إذ يتعرض عدد ليس بقليل من المؤسسات بجميع أشكالها الى الأزمات وتواجه انواع مختلفة من التحديات لاسيما تلك التي تفتقر إلى بنى تحتية من خطط استراتيجية وإمكانيات مادية وبشرية وظروف مناسبة لمواجهة تلك الأزمات، ولعل التحدي الكبير الذي بات يواجه المؤسسات اليوم يتركز بسلسلة من الأزمات التي تختلف في طبيعتها وحجمها وعوامل تحريكها والتي أدت إلى خلق العديد من المشكلات التي انعكست على انشطتها وأدت الى تعثر اداء الكثير منها واثرت بالضرورة في سمعة المؤسسة وصورتها الذهنية.

ويُعَدّ العنف ظَاهِرَة عامة أرتبط وجودها بوجود التجمع البشري، حَيْث ظهرت بظهور الخلاف والصراع بمختلف صُورَهِ وأشكاله بين أفراد المجتمع، ولعل من أقدم الصور التاريخية للعنف تتمثل في قيام قابيل بقتل أخيه هابيل وهما أَبْنَاء ادم عليه السلام.

أنَّ العنف ظاهرة تخضع في وقوعها وتطورها مع الظواهر الإنسانية الأخرى، لمتغيرات متعددة ومتنوعة منها(السياسي والاجتماعي، والاقتصادي، والديني، والإقليمية والدولية) وان المتغيرات التي تدخل في

تكوينها تؤدي إلى اختلاف أشكالها حتى في المجتمع الواحد نفسه وبهذا نجد أن العنف في العراق نتج عن عِدَّة مظاهر ومؤشرات، منها عنف سياسي، وعنف إجرامي وآخر طائفي وعنف ذو دافع اقتصادي، فضلًا عن العنف الناتج عن التدخل الإقليمي والدولي .

وشهد المجتمع العراقي ظاهرة العنف السياسي بكافة أشكاله، ومتغيراته متخذاً لنفسه منحنىً خطر يهدد المجتمع ويُؤزِّم عملية بناء الدولة، ولخطورة ظاهرة العنف على المجتمعات بشكل عام وعلى المجتمع العراقي بشكل خاص، لذا حاولت الدراسة الحالية بحث موضوع العنف السياسي وأزمة بناء الدولة في العراق بشكل عام، وبَعْد عام ٢٠٠٣ بشكل خَاص ولاسيما بعد التغييرات التي مرت بها الدولة العراقية من انهيار السلطة والخضوع للاحتلال الأمريكي ومحاولته لإعادة بناء الدولة وفق استراتيجيات أمريكية بَعْد ما عمدت إلى حلّ مؤسسات الدولة بالكامل وظهور التنظيمات الإرهابية.

وتعد عملية بناء الدولة من العمليات التي لها صلة وثيقة في حياة الأفراد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إِذْ تعُدُّ دولة المؤسسات هي مقياساً لتقدم الأممُ، حيث معنى الدولة لا ينحصر في السلطة الحاكمة (الحكومة ومؤسساتها) بل يتضمن بناء مؤسسات رصينة لا تتغير بتغيير أفرادها بل هي ثابتة وفق المبادئ الدستورية العامة، وأنَّ الدولة في العراق واجهت أزمات عِدّةُ منذ تأسيسها عام ١٩٢١ولغاية كتابة هذه السطور، على الرغم من الاختلاف في طبيعة الدولة ما قبل ٢٠٠٣ التي كانت دولة مركزية ، أَمَّا بعد ٢٠٠٣ على الرغم من التغيير في طبيعة وشكل الدولة (فيدرالية تعددية) لكنها لاتزال تعاني من أزمات عِدّةُ بل أنَّ أغلب الأحداث تبين تحديات بناؤها أصبحت أكثر تعقيداً، وذلك لعِدّة مستجدات ظهرت بعد ٢٠٠٣ أصبح من الضروري بناء دولة المؤسسات دولة القانون التي لا يمكن لها أنَّ تكون دون تجاوز عدد من الأزمات ولاسيما في ظل الأحْداث التي

مرت بها الدولة بعد عام ٢٠٠٣ أصبحت عملية البناء أكثر صعوبة في ظل تداعيات انْهيار أغلب مفاصلها، لذا تطلب عملية إعادة بناء الدولة في العراق أنَّ تَكون على وفق الأسس الشاملة وفي مقدمتها دستور وطني يضمن الحقوق والحريات لجميع المكونات.

ولا يعني بناء الدولة مؤسسات وقوانين فحسب وإنَّما يتطلب قبل ذلك عقد اجتماعي يضمن للجميع المساواة عن طريق بناء دولة المواطنة .

الاطار المنهجي للبحث :

مشكلة البحث :

وتتمثل مشكلة البحث في التعرف على طبيعة العلاقة المتداخلة بين العنف السياسي وأزمة بناء الدولة ومن ضمنها أزمة نظام الحكم، وأزمة ضعف العدالة الاجتماعية، فإذا كانت تلك الأزمات السابقة تولد العنف السياسي وتخلق مناخاً مناسباً لممارسته من قبل قوى اجتماعية فاعلة، فَإن انتشار أعمال العنف السياسي تؤدي إلى تعقيد أزمة بناء الدولة العراقية.

ويمكن التعبير عن المشكلة بالتساؤلات الآتية:

١- هل أَسهَم العنف السياسي في أَزمَة بِنَاء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ؟.

٢- ما أهم أشكال ومؤشرات العنف السياسي التي تؤثر في بناء الدولة المدنية في العراق ؟.

٣- ما أَبرز القوى السياسية والاجتماعية التي تمارس العنف السياسي ؟.

٤- ما أهم العوامل والمهيئات البنيوية المساعدة على ظهور العنف السياسي والمسببة لأزمة بناء الدولة؟.

أَهمية البحث:

تكمن أَهمية البحث بعدم وجود دراسات سابقة تناولت العنف السياسي في العراق بتلك المنهجية وذلك الشمول، ويتخذ هذا البحث مفهوم العنف السياسي مدخلاً لتحليل النظام السياسي في العراق، فمن خلاله يمكن التعرض لطبيعة الحكومات المتعاقبة، ومدى تمثيلها لمختلف القوى والتيارات الفاعلة في المجتمع، وطبيعة الدولة ومؤسساتها، وحدود قدرتها على التكيف مع التغيرات المجتمعية ولاسيما بعد ٢٠٠٣، بحيث تستوعب القوى الفاعلة وتستجيب لمطالبها دون اللجوء إلى العنف، ويسعى البحث لإدراك السياق المعرفي لعملية بناء الدولة وما يمكننا من دراسة الإطار الأيديولوجي للدولة وحدود قدرتها على خلق الاندماج والانتماء لدى أغلب فئات المجتمع وكما أنَّ مفهوم العنف السياسي يفيد في الوقوف على مدى فاعلية النظام السياسي في إنجاز الوظائف والمسؤوليات الملقاة على عاتقه ولاسيما تلك المتعلقة بالتنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية وصيانة السيادة الوطنية على المستويين الداخلي والخارجي، وأدى انعدام قدرة النظام السياسي على إنجَاز وظائفه غالباً إلى ردود أفعال وممارسات عنيفة من قبل الأفراد تترجم على شكل عصيان مدني أو احتجاجات غير سلمية، وفي ذلك يقابلها العنف من قبل السلطة الحاكمة، وهذا ما يخلق أَزمة بناء الدولة المدنية.

وتبرز أهمية البحث في إضافة قيمة علمية ومعرفية للمكتبة العراقية، إي رفد المكتبة العلمية بمعلومات جديدة وميدانية يستفيد منها الباحثون الآخرون للوقوف على الحقائق أو الجوانب غير المدروسة سابقاً من حيث انتهت الدراسات السابقة وبيان المعلومات الحديثة التي طرأت على الساحة العراقية في بناء الدولة الحديثة، فضلاً عن الضرورات الاجتماعية والإنسانية التي تقتضي إجراء مثل هذه البحوث.

أهداف البحث:

١-التعرف على مدى وجود العنف في بناء الدولة العراقية منذ تأسيسها وإلى الوقت الحالي، التي حصل فيها سقوط النظام السابق، وبداية نظام جديد مقوماته الديمقراطية والحرية لكنه لا يخلو من ممارسات العنف.

٢-معرفة وتحديد القوى السياسية والاجتماعية التي تمارس أعمال العنف السياسي.

٣-الكشف عن أسباب العنف السياسي في العراق ومتغيراته مع التأكيد على المتغير الاقتصادي واثبات العلاقة بين انخفاض مستوى الدخل وزيادة أعمال العنف السياسي.

٤-التعرف على طبيعة المهيئات البنيوية الداخلية والخارجية الدافعة نحو العنف السياسي.

المفاهيم والمصطلحات :

١-العنف :

سلوك جانح ومنحرف ومنغرس في طبيعة الإنسان الحيوانية، لتلبية وتامين الحاجات والمتطلبات الغريزية كالتملك والأمن والسلطة والنفوذ، وذلك نتيجة للتفاوت في نظام المكافئات المادية والمعنوية بين الأفراد والجماعات في الغالب يكونون مختلفين عقلياً أو متعصبين بشكل أعمى، وهناك عنف فردي وعنف جماعي ويكون بضرورة مختلفة جسدي ولفظي، منظم أو غير منظم، والعنف المنظم يشمل العنف الطبقي أو الديني أو الطائفي، فهو فعل إيذاء (معنوي – مادي – لساني – يدوي) يمارس فردياً أو جماعياً ومنتظماً في كل حال، وفي شكلية النفسي والاجتماعي، وبهدفه المعنوي (النيل من سمعة الأخر) والمادي (النيل من وجود الأخر) يضعنا في مواجهة فاعل يقتصر العنف، ويعرف ايضا بانه انحراف سلوكي وعدم التماثل مع الدور والمكانة الاجتماعية للفرد بغض النظر عن

المعايير والقيم الاجتماعية، وهو أما خفي أو ظاهر وهو موجه أما للذات أو للخارج وهو سلوك هادف إلى خرق وتجاوز قوانين المجتمع والسلطة حيث يضع الفرد والمجتمع في حالة استنفار دائم لأتفه الأسباب(١)، والعنف سياسياً هو أجمال التمزيق والترميز التي يكون الغرض منها واختيار أهدافها وضحاياها والظروف المحيطة بها ذات دلالات سياسية تنحو إلى تفسير سلوك الآخرين في موقف تساومي له أثره في النظام الاجتماعي(٢)، الأمر الذي يشير الى أن العنف هو كل اعتداء يقع على الأفراد والجماعات والمؤسسات الرسمية والمدنية من قبل الجماعات الإرهابية والتي تم التحقق منها ووثقت رسمياً من قبل المؤسسات المختصة بها .

٢ –العنف السياسي:

ويعرف: بأَنَّه استعمال القوة أو التهديد باستعمالها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سِيَاسَية، وقد يكون مصدر العنف من الدولة إلى المجتمع ومن المجتمع إلى الدولة(٣) فهو اللجوء إلى القوة بشكل كبير ومدمر ضد الأفراد، أو لإحداث تغيير في سياسة نظام الحكم أو في أشخاصه، العنف: هو القوة التي تلجأ إليها الدولة حينما تستلزم الضرورة، لكي تجبر المجتمعات على احترام ميثاقها في ألا يكون ثمة عدوان متبادل فيما بينهما(٤).

٣– الإرهاب :

يعرف الإرهاب بأنه استعمال العنف أو التهديد وباستعماله تحديداً لغايات سياسية، ويعرف بأنه استعمال العنف أو التهديد، باستعماله ولاسيما في التفجير والخطف والاغتيال، لتحقيق غايات سياسية، بمعنى آخر هو الاستعمال المنظم لوسائل استثنائية للعنف من أجل تحقيق أهداف سياسية، كالاستيلاء أو المحافظة أو ممارسة السلطة، وعلى وجهه الخصوص، فهو مجموعة من أعمال العنف

(اعتداءات فردية أو جماعية وتخريبية) تنفذها منظمة سياسية للتأثير على السكان وخلق مناخ بانعدام الأمن(٥).

٤-الصراع :

يشير الصراع في بعده السياسي إلى موقف تنافسي خاص يكون أطرافه على دراية بعدم التوافق في المواقف السياسية المحتملة للطرف الثاني، ويعد الصراع السياسي أحد أنواع الصراع الذي يجري في المجتمع ويستمد تسميته من المضمون السياسي له، وهو بمثابة ملمح رئيس للتفاعلات السياسية بين الأفراد والدولة، وهناك صراع يقوم عليه كيان المجتمع السياسي المعاصر أَنَّه الصراع بين السلطة الرسمية في الدولة وبين السلطة الشعبية التي تشكل الحياة السياسية، ومن ثم يكون المجتمع السياسي هو الإطار الجامع المنظم للسلطة الرسمية والحياة السياسية معاً، بل هناك أنواع آخري من الصراعات داخل المجتمعات مثل الصراع بين الأحزاب والتيارات السياسية والثقافية الأخرى(٦).

ويعد العنف أحد آليات إدارة الصراع والتصادم بين طرفين بينهما اختلافات قيمية ومصلحية وينخرطان في سلسلة من ردود الأفعال التي تهدف إلى إلحاق الأذى والضرر بالطرف الآخر، وتتوقف شِدَّة الصراع على كمية العنف المستخدم فيه، وعليه يمكن القول أنَّ الصراع أعم من العنف، وان العنف مظهر للتعبير عن الصراع.

٥-الأزمة :

للأزمة معانٍ متعددة ، قد تختلف نسبياً باختلاف الحقل الذي تستعمل فيه فضلاً عن كونها تتداخل في معانيها مع معاني مصطلحات أخرى مثل: المشكلة والصراع، والمعضلة، وغيرها مما شاع استعماله في أدبيات العلوم الإنسانية ولاسيما العلوم الاجتماعية، والعلوم السياسية، وهي مفهوم رئيس في علم الاجتماع

المعاصر، وتتعدد توظيفاته المعرفية في علوم أُخرى مثل: علم السياسة، وعلم الاقتصاد، وعلم التأريخ، وفي الطب والطب النفسي، وفي تأريخ العلوم نفسها(٧).

ويستخدم مفهوم الأزمة للإشارة إلى المجتمعات غير المستقرة أي تلك التي تعاني من نزاعات وحروب في الداخل أو مع الخارج، أن عدم الاستقرار قد يطال رأس المال البشري ورأس المال المادي كما أنه قد يضعف السلطة المركزية، وقد يؤدي أيضاً إلى خلافات وتقاطعات بين النخب ذات الصلة بموضوع الأزمة أو المجال الذي تحدث فيه. على أن من المُفيد أن نشير إلى أن الأزمة قد لا تطال كل المجتمع أو كل نخبة(٨)، فالطبقة الفقيرة مثلاً ستكون أكثر تأثراً إذا ألغي نظام الحماية الاجتماعية أو عند حدوث أزمة طارئة أو مفتعلة، ولكن الطبقة الغنية ستكون أقل تضرراً لوجود البدائل عندها لمدارة الأزمة، أن كل الأزمات تنطوي على تأثيرات اجتماعية تماماً مثل الحجر الذي يرمى في بحيرة إذْ أن تأثيره يبدأ من المركز وينتشر بترددات مختلفة ومتنوعة.

٦-الأزمة السياسية:

هي تلك الاختلالات التي ترتبط في الأنظمة السياسية للدول أو في علاقة الدول مع بعضها البعض أو في أجهزة صنع القرار على المستوى السياسي، كما أَنها تتعلق بمظاهر تصاعد الصراعات الدولية والإقليمية، وترتبط بعنصر التهديد في المصالح الدولية والأمن القومي، وهذه الأزمة تستهدف السلطة وتوجهاتها السياسية عند فشلها في اتباع سياسات سلمية عن طريق استعمال القمع وغياب قنوات التعبير الديمقراطي مما يفقدها شرعيتها الأمر الذي يؤدي إلى تشجيع ظاهرة العنف الذي يهدد الأمن الوطني للدولة(٩). ويندرج تحت مفهوم الأزمة السياسية(أزمة الدولة) فَإن عموم المجتمع متمثلاً بالدولة ومؤسساتها تواجه أزمات وتنقسم أزمة الدولة إلى أزمتين الأولى داخلية، حدث مفاجئ يهدد

حالة الأمن والمصلحة القومية للدولة ومؤسساتها والثانية خارجية دولية وهي: أزمة بين دولتين أو أكثر

ينتج عنها صراعات شديدة بينهم لكنها لاتصل إلى درجة الحرب الفعلية(١٠).

الأمر الذي يشير الى أن الأزمة السياسية هي تهديد خطر غير متوقع في فترة حرجة وغير مستقرة يترتب عليها حدوث نتائج مؤثرة تحد من عملية اتخاذ القرار وتنطوي في الأغلب على أحداث سريعة تؤثر وتتأثر بها بمختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٧-بناء الدولة:

ظهر مصطلح بناء الدولة بعد الحرب العالمية الثانية، ويحمل دلالتين (تقليدية وحديثة)، الدلالة التقليدية يقصد بها إقامة مؤسسات تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحرر من التبعية السياسية وتوفير الأمن وصياغة الدساتير والهياكل السياسية التي توجه عملية التنمية، وتشير الدلالة الحديثة إلى مساعدة الدول النامية على إعادة بناء نفسها من خلال إعادة بناء الهندسة السياسية

والاجتماعية لتمكينها من تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي والأمني والمشاركة السياسية(١١).

وتعرضت فكرة بناء الدولة لفلسفتين: تؤكد الأولى عملية بناء الدولة هي عملية اجتماعية تستغرق وقتًا طويلاً وتؤكد على إنشاء دولة متجانسة ثقافياً وموحدة سياسياً واقتصادياً، والثاني يؤكد أنَّ بناء الدولة عملية سياسية تنبثق من إقامة نظام سياسي يعمل على تحقيق بناء الدولة على أساس سلطتها وقوتها(١٢).

الاطار النظري للبحث :

أَزمة بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ :

سعت بعض المؤسسات المختصة في الدراسات الاجتماعية والسياسية إلى اقتراح مؤشرات للأزمة مثل تلك التي اقترحتها المجلة الأمريكية، للدراسات الاستراتيجية لقياس مؤشر الدول المتأزمة منذ عام ٢٠٠٥، واعتمدت المجلة على اثني عشر مؤشر اجتماعي واقتصادي وسياسيي قاست من خلالها قوة الدول واستقرارها من عدمه، فمن الجانب الاجتماعي اعتمدت على مؤشرات الحجم الديموغرافي للسكان، وحركة النزوح المؤقت الداخلية وهجرة السكان خارج البلاد، أَمَّا في الجانب الاقتصادي اقترحت مؤشرين: الأول توازن التنمية والثاني المستوى الاقتصادي أَمَّا الجانب السياسي فتناولت مؤشرات المتعلقة بسيادة القانون وشرعية الدولة ونظام الحكم، والخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين، وحقوق الإنسان المدنية والسياسية، وحجم التدخلات الخارجية وسيادة الدولة من عدمها.

وهناك عدة مؤشرات لقياس الأزمات التي رافقت عملية إِعادة بناء الدولة العراقية بَعْد عام ٢٠٠٣ وهي كالآتي.

- مؤشرات الحكم.
- مؤشرات هشاشة وضعف الدولة.
- مؤشر عدم اِكتِمال البناء المؤسساتي.
- مؤشر السلام العالمي .

١-مؤشرات الحكم :

أ- الأزمات الدستورية:

يمثل الدستور القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة ونظام الحكم فيها، وينظم السلطات العامة من حيث التكوين والاختصاص والعلاقات بين

هذه السلطات وحدود كل سلطة والحقوق الأساسية للأفراد ويضع الضمانات لها(١٣)، وبَعْد إقرار قانون إدارة الدولة المؤقت، شكلت الحكومة المؤقتة ونظمت انتخابات كانت الأولى لِاختيار جمعية وطنية لكتابة الدستور، وبالفعل كتب الدستور في لجنة ضَمَّت (٢٨) شيعياً و(١٥) كوردياً و(١٥) من قوى العلمانية و(٥) من الأقليات، فضلاً عن (١٥) من السنة(١٤)، فعملية المراجعة الدستورية في العراق قد مرت بمرحلتين لحين إقرار الدستور الدائم لعام ٢٠٠٥ تمثلت الأولى: إصدار قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، والذي عمل كدستور مؤقت لإدارة المرحلة الانتقالية آنذاك، والثانية: عملية وضع الدستور الدائم والتي بَدأَت بِانتخاب أَعضاء اللجنة الدستورية وانتهت بطرح مسودة الدستور وإعلانه دستور دائم بصيغته الرسمية وعلى الرغم من بعض الإخفاقات لكن الدستور العراقي الجديد شهد تغيير عميق نحو المفاهيم والمبادئ التي حملها الدستور كالتعددية والمساواة والحقوق الفردية للمواطنين ولاسيما أَعطَى الدستور حق التجنس لأبناء النساء العراقيات المتزوجات مع غير العراقيين، وهو تقدم دستوري نادر الحدوث في الدساتير العربية، والدستور يرفض التمييز بين العراقيين بسبب الجنس، ويقر مشاركة النساء في الشأن العام، مانحاً تمييزاً ايجابياً لصالحهن للمشاركة في المجالس البرلمانية تحت بند كوتا النساء(١٥).

وعلى الرغم من إيجابيات المرحلة الحالية بَعْد التغيير السياسي ما بعد ٢٠٠٣، من حيث وجود دستور مُنْذ عام ٢٠٠٥ يحدد طبيعة النظام السياسي والعلاقة بين السلطات، إلا أنَّ هذا الدستور القائم ولأسباب كثيرة فيه من الثغرات التي من الممكن أنَّ تَكون عقبة أَمام بناء الدولة المؤسسات الدستورية، وتوجد بعض الإشكاليات فِي مضامين الدستور العراقي وهي على النحو الآتي(١٦) :

أ-القصور في سن القوانين التأسيسية المكملة للدستور التي لا تحتمل التأخير

ومنها على سبيل المثال قانون مجلس الاتحاد المادة (٦٥)، ومجلس الاتحاد هو

الغرفة الثانية للسلطة التشريعية حيث أخذ الدستور العراقي بنظام المجلسين، في تكوين السلطة التشريعية بنص المادة (٤٨) منه الذي ورد فيه: تتكون السلطة التشريعية الاتحادية من مجلس النواب ومجلس الاتحاد، وتشمل سلطة مجلس الاتحاد

متابعة تلك القوانين التي يتم إصدارها من قبل مجلس النواب، فالمادة (٦٥) من الدستور، تنص على أنَّ مجلس الاتحاد يضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم وإحالة كل ما يتعلق بتكوينه المجلس إلى قانون يسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب، وبهذا له دور هام في حل تلك الخلافات التي تظهر بين الأقاليم والمحافظات والحكومة، خاصةً لمراقبة وتوزيع الثروات.

ب–القصور في التشريعات ذات الصلة الوثيقة بالاقتصاد العراقي وفي مقدمتها قانون النفط والغاز الذي قدمت مسودته إلى مجلس النواب في آذار ٢٠٠٧، ولا تزال الخلافات تتجدد سنوياً حول إدارة واستثمار هذه الثروة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وتثير المادتان(١١١) والمادة (١١٢) من الدستور الخلاف بين حكومة المركز وحكومة الإقليم بصدد عائديه الثروات الطبيعية في العراق وتقسيمها بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، حيث فسرت حكومة الإقليم المادتين باعتِبارِ النفط والغاز المنتج في الإقليم بعد عام ٢٠٠٥ ملك لسكان الإقليم وليس ملكاً لشعب العراق كافة، فحكومة الإقليم تصر على أنَّ يكون لها الحق وحدها للتصرف في الاستثمارات النفطية في الإقليم، في حين تذهب الحكومة الاتحادية إلى موضوع النفط يجب أنَّ يكون بإدارتها، وهي وحدها لها حق توقيع العقود النفطية والإشراف الكامل عليها.

واغفل المجلس التشريعي العراقي العديد من القوانين المهمة والتي يشكل بعضها أساسيات النظام السياسيّ ولم تُشرع حتى الآن ومن هذه القوانين(١٧) :

–القوانين التي ترسم مسار النظام السياسي ومنها قانون تنظيم الجمعيات والأحزاب السياسية أو الانضمام إليها، وقانون هيئة مراقبة تخصيص الواردات الاتحادية، إذ تثار الكثير من الاعتراضات من قبل البرلمانيين عند مناقشة كل موازنة اتحادية حول مسألة توزيع الأموال حيث يرى بعضهم أنَّ هناك غبناً لحق بمحفظاتهم ويطالبون بزيادة نسبة التخصيصات المالية لمحافظاتهم، فمثلاً يطالب ممثلو المحافظات الغربية بزيادة التخصيصات لمحافظاتهم كونها تعاني من تضرر كبير في البنى التحتية نتيجة العمليات العسكرية التي رافقت عمليات تحريرها من داعش، أَمَّا ممثلو أقليم كردستان فيطالبون بان تكون حصة الإقليم بنسبة ١٧% أَمَّا محافظات الوسط والجنوب فهي أصلاً تعاني من ضعف وجود بنى تحتية ومن نقص كبير في الخدمات المقدمة للمواطنين، إلا أَنَّه كثيراً ما يتم تجاهل هذه الاعتراضات على الرّغم من أنَّ لها سنداً في الدستور العراقي النافذ فقد أشارت المادة (١٠٦) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ النافذ: تؤسس بقانون هيئة عامة لمراقبة تخصيص الواردات الاتحادية وتتكون الهيئة من خبراء الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات وممثلين عنها وتضطلع بالمسؤوليات الآتية(١٨) :

١–التحقق من عدالة توزيع المنح والمساعدات والقروض الدولية بوجب استحقاق الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم .

٢–التحقق من الاستخدام الأمثل للموارد المالية الاتحادية واقتسامها .

٣–ضمان الشفافية والعدالة عند تخصيص الأموال لحكومات الأقاليم أو المحافظات غير المنتظمة في إقليم وفقاً للنسب المقررة.

ب. الأزمات السياسية وتتضمن أَزمات المشاركة السياسية وأزمة نظام الحكم:

تَعَد العملية الانتخابية (الانتخابات) مِن أَبرز صور المشاركة السياسية التي عن طريقها يتمكن الأفراد من اِختِيار ممثليهم والإقرار لهم بممارسة صلاحيات و أَدوَار معينة في إدارة الشؤون العامة بوصفها لآلية التي يتم فيها انتخاب عدد أقل لتمثيل

عدد أكبر من الأفراد في مواقع اتخاذ القرار، وأجريت أول انتخابات في العراق بعد التغيير السياسي عام ٢٠٠٣ لاختيار الجمعية الوطنية المكلفة بكتابة الدستور الدائم حصلت بعدها أَربعة تجارب انتخابية برلمانية' تجربتين انتخابيتين عام ٢٠٠٥، إِذْ سجلت أعلى نسبة ارتفاع للمشاركة في الانتخابات التي أجريت في ١٥ كانون الثاني٢٠٠٥ بلغت (٧٦,٤%)،إِذْ شارك فيها حوالي (١١,٨٨٨,٩١١) ناخب ممن أدلوا بأصواتهم من مجموع (١٥,٥٦٨,٧٠٢) من عدد الناخبين المسجلين وتجربة واحدة في كل من ٢٠١٠– ٢٠١٤، وثلاثة تجارب انتخابية لمجالس المحافظات يُلَاحِظ على السلوك الانتخابي للمواطن العراقي أَنَّه لم يأتِ منسجم مع أهمية هذه الانتخابات المتكررة على مستقبل المجتمع العراقي(١٩).

وشهد النظام الانتخابي تحولات كبيرة، فانتخابات الجمعية الوطنية الأولى جرت وفقاً لنظام التمثيل النسبي (العراق دائرة انتخابية واحدة ذو القائمة المغلقة)، وهو ما أنتج خيارات طائفية وقومية واضحة للعيان، وأَنّ نظام القائمة الواحدة يشوبه الكثير من مواطن الخلل، ولعل إقراره من قبل الطبقة السياسية هو لضمان حصولها على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية؛ وقد أثبت نظام القائمة فشله وإجحافه بحق المرشحين إِذْ أَنَّه لا يخدم سوى الأحزاب والكتل السياسية الكبيرة المهيمنة على السلطة

فليس من الإنصاف أنَّ تتحكم الأحزاب والقوى السياسية الكبرى باستغلال عدد الأصوات التي حصلت

عليها الترشح من تشاء في قائمتها خدمة لمصالحها دون رغبة الجمهور المنتخب(٢٠).

وبدأت أول أزمات نظام الحكم في العراق بتأسيس مجلس الحكم بعد عام ٢٠٠٣، والمكون من (٢٥)عضو سياسي تم انتخابهم وفق المحاصصة، وهنا سرعان ما ظهرت أَزمة فِي بناء النظام السياسي ولعل أول هذه الأزمات المحاصصة

التوافقية، والتي أثرت على بناء الدولة وشكلت نهجاً في توزيع وإدارة المناصب في الدولة على أساس طائفي، وعلى الرغم من عدم وجود أي نص دستوري يقضي بتوزيع هذه المناصب بالأسلوب المحاصصاتي فمثلاً يبدأ توزيع المناصب من الرئاسات العليا(رئاسة البرلمان والوزراء والجمهورية) لغاية أصغر منصب بالدولة العراقية، حيث أصبح عرف سياسي أنَّ يكون رئيس الجمهورية من القومية الكوردية، ورئيس البرلمان من القومية العربية والمذهب السني، ورئيس الوزراء من القومية العربية المذهب الشيعي، فضلاً عن إعطاء بعض المناصب للقوميات والْأقليات الآخرى، أهمها التركمان والمسيح والشبك والصابئة، ولكن المناصب التي تعطي للفئات المذكورة ليست ضمن المناصب الرئيسة التي ذكرت بل منصب أمين مجلس أو ناطق رسمي أو وزير دون حقيبة وزارية(٢١) .

ويمثل التحدي الآخر نظام الفيدرالية هو مصطلح معياري يشير إلى نظام حكومي متعدد المستويات يجمع بين الحكم المشترك والحكم الذاتي للأقاليم المكونة للدولة، وقد تبلورت فكرة الفيدرالية في العراق عن طريق تتبع قانون إدارة الدولة الانتقالية لعام ٢٠٠٣، إذْ تم تحديد نظام الحكم بِاعتباره جمهوري اتحادي فيدرالي، وكان أول الأقاليم هو(إقليم كوردستان العراق)، وتأتي خطورة ذلك من نتائجه للاحقة في تَأزُّم بناء الدولة وإمكانية انتِقال التجربة إلى بقية المحافظات، إذ سمح الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، لكل محافظة عراقية تشكل إقليماً مستقلاً، مما قد يشكل خطراً على وحدة العراق واستقلاله فمسألة الفيدرالية، على الرغم من أَنَّها تمثل توزيعاً للقوة، بحيث تصبح سلطة اِتخاذ القرار متعددة وموزعة ولا تحتكرها صفوة بعينها إلا أن شكل توزيع القوة وفق فدرالية العراق هو توزيعاً لا يخدم المرحلة التي يمر بها العراق حالياً، فَإن الفيدرالية كانت مثار خلاف شديد وحاد في لجنة صياغة الدستور بشأن طبيعة النظام الفيدرالي نفسه، فالبعض تبنى إقامة فيدرالية

قومية في كوردستان والبعض تبنى فيدرالية إدارية في مناطق وسط وجنوب وغرب العراق(٢٢).

الأمر الذي يشير الى أنَّ عملية بناء الدولة إصابتهَا تشوهات وضعية نتيجة المحاصصة التي أسهمت في صناعه العنف بمعنى أنَّ مشروع بناء الدولة المدنية الحديثة يؤشر هيكل سياسي ديمقراطي فيدرالي بحشوه غير متمدنة بسبب اعتماد معايير سياسية غير متمدنة تعصبية قومية، واجتماعية عشائرية بحجة نظام ديمقراطي يجمع كل المكونات المختلفة.

وتعاني الدولة في العراق من عِدَّة أزمات مرتبطة بهشاشة وضعف أَداء الدولة ومن أبرزها :

أ-الأزمات الاجتماعية:

واجهت الدولة العراقية تحديات اجتماعية بسبب ظروف اقتصادية واجتماعية متدنية ترتبط بالضعف المتجذر في بنيتها الاجتماعية، وقد تركت تلك الأزمات آثارها على بنية المجتمع وعلى شخصية الأفراد من ناحية القدرة على التكيف والتصرف بدرجة من العقلانية، وأدى الشعور بالتهميش إلى الميل للعنف إِذْ أَصبح العنف الصفة التي تغلب على المجتمع ولاسيما بعد ٢٠٠٣، كما أضعف انعدام الأمن آليات الضبط الاجتماعي، فضلاً عن عمق الفجوة بين النخب السياسية المتصارعة ذات المصالح المتعارضة

وبين المجتمع، فانعكس ذلك على الحياة السياسية وعلى الواقع الاجتماعي وتدهورت منظومة القيم وطفت

السلوكيات الكامنة فانتشرت مظاهر الاعتداء على الملكية العامة، فضلاً عن الأزمات الاجتماعية الأخرى التي عرقلت عملية إعادة بناء الدولة ومنها قضية المهجرين في الداخل والخارج وقضية التغيير الديمغرافي للسكان، نتيجة عمليات التهجير الطائفي، والنزاع على الملكية والبطالة وتفشي اَلأُمية(٢٣).

ب-الأزمات الاقتصادية: الاقتصاد الريعي للدولة وسوء إدارة الثروات:

من المستلزمات الأساسية والضرورية لعملية بناء الدولة هي تنويع مصادر الثروة وتفكيك المجتمع الصناعي التقليدي وإعادة تجميعه وتركيبه وفقاً لأسس الحديثة التي تعتمد على التصنيع وتطوير الإنتاج الصناعي والزراعي، وأنَّ اعتماد العراق على مصدر رئيس في الاقتصاد هو (النفط) يهدد بناء الدولة ويهدد الاستقرار الاقتصادي إذْ لا يستقر الوضع في ظل الاقتصاد الريعي إذْ يشكل النفط (٩٠%) من أجمالي الناتج المحلي العراقي(٢٤).

وتَعَدِّ الأسباب الاقتصادية وما زالت عاملاً مساهماً في أزمة بناء الدولة، ولا سيما وأنَّ المصادر المتاحة في العراق تُمكن الدولة من الوصول بالمجتمع إلى حالة من الرضى الاقتصادي، وان الأزمات الصعبة التي واجهت الحكومات العراقية بعد عام ٢٠٠٣، تفرض عليها التكيف مع شحة الموارد النفطية، وتفعيل القطاعات الاقتصادية البديلة الأخرى كالصناعة والزراعة والسياحة، ليس فقط لتمويل نفقات الموازنة العامة وإنما لامتصاص البطالة، وتشغيل الطاقات الإنْتاجية المعطلة، والحد من الاعتماد الكلي على الاستيرادات الخارجية في تغطية الحاجة المحلية من السلع، والخدمات للخروج من المأزق المالي، ودفع عجلة التنمية والاستقرار الاقتصادي إلى المستويات المطلوبة.

ج- عدم الاستقرار السياسي والأمني:

يشير عدم الاستقرار السياسي إلى عدم مقدرة النظام السياسي على التعامل بنجاح مع الأزمات التي تواجهه، وعدم كفاءته في إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع بوساطته أنَّ يبقيها ضمن دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم بها، وغالباً ما يكون ذلك مصاحباً لِاستعمال العنف السياسي

من ناحية، وتراجع شرعية وكفاءة النظام من ناحية أخرى وَتُعَدَّ ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي من أبرز المعوقات التي تواجه تطبيق الحوكمة الرشيدة في العراق(٢٥).

وتَعَدَّ هشاشة الوضع الأمني في العراق تحدياً جوهرياً للعملية السياسية، وقيام بناء الدولة بَعْدَ عام ٢٠٠٣، فالعنف في العراق يعد ظاهرة أمنية ذَاتَ أَسبابٍ سياسية واجتماعية واقتصادية أي أنَّ ما يحرك العنف والصراع عِدَّة عوامل سياسية مرتبطة بصورة رئيسة بتوزيع السلطة والثروة بين القوى السياسية على اختلاف انتماءاتها، وفي ظل انعدام الأمن والاستقرار لا يمكن الحديث عن أي بناء الدولة على وفق الأسس السليمة في ظل أوضاع تتزايد فيها معدلات أعمال العنف ويمكن تفسير هشاشة الوضع الأمني في العراق نتيجة حساسية الوضع الأمني وعلاقات العراق مع دول الجوار، فيما يتحقق من أمن داخل العراق يتوقف بدرجة كبيرة على مدى ضبط هذه الدول لحدودها مع العراق، وقد ازدادت أعداد المجموعات المسلحة والعنف المتبادل فيما بينها، مع ضعف إداء الحكومة العراقية وعجزها عن فرض سيطرتها على هذه المجموعات المسلحة، أدى إلى ظهور تنظيم (داعش) وسيطرته على مناطق واسعة غربي العراق،، إلا أنَّ تأثيره في العراق لم يظهر حتى عام ٢٠١٤، مستغلاً بذلك حالة النقمة الشعبية لسكان غربي العراق، فقام بالسيطرة على الأنبار والفلوجة وتكريت والموصل والرمادي، وشكل تهديداً كبيراً للدولة مما دفع الحكومة إلى تشكيل قوات الحشد الشعبي لمواجهة التنظيم الإرهابي الذي تراجعت وتيرته بعد عام ٢٠١٥(٢٦).

وكان لذلك تداعيات كبيرة على المجتمع حيث أصبح سبباً للكثير من المشكلات الاجتماعية ارتفاع نسبة الأيتام والأرامل، وجرحى الحرب والعاجزين مع ارتفاع نسبة البطالة وازدياد عدد المهجرين إلى داخل وخارج العراق، وازدياد عمليات الجرائم المنظمة الخطف والسطو والقتل وغيرها من المشكلات الاجتماعية

التي تؤثر سلباً على قدرة الدولة وَأدَّى إلى تقويض عملية بناؤها لكونها تمس البنيان الاجتماعي والاقتصادي خاصة تلك التي تتسم بالديمومة فلا يمكن فصل تعثر مشروع بناء الدولة في العراق عن حجم التكلفة البشرية المرتفعة التي دفعها المجتمع العراقي خلال فترة الحرب والاحتلال وقد تنوعت أشكال هذه التكلفة بدءاً من ارتفاع عدد القتلى المدنيين والعسكريين، وعدد النازحين داخل العراق وانتهاء بارتفاع عدد اللاجئين وطالبي اللجوء السياسي إلى دول أجنبية، الأمر الذي يشير الى أنَّ ضعف الجانب الأمني كان ولا يزال له النصيب الكبير في عرقلة بناء دولة يسودها الأمن والاستقرار، إذْ الاستقرار الأمني ينعكس على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي فانعدام الأمن يشكل عائقاً كبيراً في وجه الحكومة العراقية، ويمكن تشخيص تأثير عدم الاستقرار الأمني والسياسي على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية المهمة في بناء الدولة العراقية في الجوانب الآتية(٢٧):

الجوانب الاقتصادية وهي: انعدام الاستثمار: بسبب عدم الاستقرار الأمني والحروب، أَدى إلى توقف المشاريع الإنتاجية والخدمية وعزوف الشركات الكبرى من الدخول والمنافسة والمساهمة في المشاريع العراقية وجميعها آثرت على الخطط والبرامج التنموية.

المديونية: بسبب وجود الصراعات والحروب وتوقف المشاريع الأمر الذي أَدَّى إلى زيادة المديونية الخارجية، وبقدر تعلق الأمر بالعراق شهد حالة من عدم الاستقرار ولاسيما بعد عام ٢٠١٤، مما أَدَّى إلى زيادة مديونية العراق للتحالف الدولي وللقروض الأخرى للقضاء على تنظيم (داعش)، وهذا الأمر حتماً يأتي على حساب مؤشرات الرفاهية.

أَمَّا الجوانب الاجتماعية:

فتتمثل في الهجرة والتهجير والنزوح ويؤدي عدم الاستقرار السياسي والأمني إلى الهجرة أو اللجوء خارجياً أو النزوح داخلياً سواء عن طريق الحروب أو عن طريق

الأزمات والصراعات وبذلك فَإن أعمال العنف والإرهاب التي تسبب في زعزعة الاستقرار الأمني حيث أنَّ الإرهاب يؤثر بشكل سلبي على بناء الدولة عن طريق تأثيراته المباشرة على الأمن الإنساني، وبحسب تقديري مِن أجل إعادة بناء الدولة العراقية لابد من إعادة هيكلة وبناء المؤسسة العسكرية وجهازها الأمني على أسس المواطنة و إجراء التعيين لقادة القوات الأمنية، على أساس الخبرة والكفاءة بعيداً عن المحسوبية وتحريم ممارسة العمل الحزبي لمنتسبي القوات الأمنية، ويحدد القانون أَقصى العقوبات منها التجريد من الرتبة العسكرية والطرد من الخدمة ويمنع تسخير القوات الأمنية لصالح أي حزب وصيانتها من كل صور التبعية والانتماءات الحزبية، وذلك ضماناً لحيادته .

أَزمة إعادة بناء الهوية الوطنية والعنف السياسي :

تحدث أَزمة الهوية الوطنية في سياق عملية بناء الأمة والدولة، وذلك عند اعتقاد إِحدى الجماعات الثقافية بعدم انتماءهَا إِلى الدولة ونظامها السياسي فحينئذ يمكن القول بوجود أزمة، فتنشأ أزمة الهوية نتيجة عدم مقدرة الدولة على أداء وظائفها بصورة كاملة تجاه الهويات الفرعية والمكونات الأخرى، أي يتحول ولاء الأفراد وانتماءاتهم إلى النظام الحاكم بدل الولاء للدولة وذلك نتيجة تمسك بعض الجماعات الفرعية بهوياتها الثقافية، فينشأ عن ذلك الصراع ما بين الولاء للهويات الفرعية وبين الولاء للهوية الوطنية، فكل منها يسعى للسيطرة على الدولة ومؤسساتها ، ويعد الخلاف وليس الاختلاف السبب الرئيس لتفجر أزمة الهوية وضعف المواطنة والولاء، إِذْ الولاءات الفرعية من شأَنها تنمي إيجاد حالة من التراخي بين المواطن ومجتمعهُ، وتأسيس مجتمع عصبوي منغلق اجتماعياً ويميل إِلى الانكفاء إِلى الذات ويتجنب التفاعل مع غيره من المجمعات مما يقوض أسس الوحدة الوطنية ويضعف الولاء للوطن ويعني تحقيق الاعتدال الاجتماعي

والسياسي في استراتيجيات بناء الدولة المدنية تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والتوزيع العادل للثروة الأمر الذي يسهم في بناء الهوية الوطنية الجامعة لكل مكونات أفراد المجتمع وبناء الدولة المدنية المعاصرة(٢٨).

ونجد أنَّ دولة المؤسسات العادلة لم تكن على أَوْج اكتمالها المؤسساتي مُنْذ تأْسيسهَا وإلى يومنا هذا وعلى مرِّ نظمها السياسية التي حكمتها سواء كانت الملكية منها أم الجمهورية فكان الاختلال في بنائها واضحاً منذ البداية، إذْ كان الخلل مرافقاً لطبيعة تكوينها ولطبيعة السلطة القائمة فيها– وكان العامل الخارجي الاحتلال البريطاني دافعاً نحو إقامة دولة عراقية بتركيبة تفتقر إلى التوازن المكوناتي، فقد واجهتْ الدولة العراقية الحديثة التي تشكلت عام ١٩٢١ معضلة معقدة تمثلت بوجود أزمة هوية وطنية واضحة، وافتقدت الدولة لمفهوم المواطنة وكيفية صياغتها في مجتمع متعدد(القوميات والمذاهب والأديان)، وهذه إشكالية رافقت الحكومات المتعاقبة كافة فإشكالية الهوية المشتركة في العراق نابعة من تظافر متغيرات عِدَّة تاريخية واجتماعية وسياسية، فضلاً عن المتغيرات الخارجية المتمثلة بالأزمات السياسية الدولية دخل بها العراق لمدة تجاوزت الثلاثين عاماً، فَإن مؤسسي الدولة العراقية لم يتمكنوا من بناء هوية وطنية جامعة لكل مكونات المجتمع العراقي(٢٩) .

وأثبت النظام الملكي في العراق أَنَّه غير قادر على استيعابه للتعددية وأدخل مظاهر الديمقراطية من دون تطبيقها على الواقع، ومن دون خلق روح وطنية تنتمي إليها كافة الطوائف، مما أثر سلباً في مخرجات النظام السياسي العراقي كإحدى مدخلاته المحاصصة الطائفية بتركيزه على طائفة وقومية دون آخري، وفي ظل النظام الجمهوري الأول عام ١٩٦٣، عمد النظام على استخدم العنف الهوياتي حيث حاول صهر القوميات الأخرى بالقوة في بوتقة المجتمع، إذْ طرد أربعين ألف كوردي من مساكنهم بيد أنَّ عهد رئاسة صدام حسين تميّز في مجال

القمع بقفزة نوعية بقدر ما هي كمية وجرى تسريع سياسة ترحيل الكورد الفيلية عندما أصدر مجلس قيادة الثورة مرسومه في٧ /٥/ ١٩٨٠، وفي نهاية عام ١٩٨٠ قد شهدت تجريد حوالي (٢١٥,٠٠٠) كوردي فيلي من جنسيتهم وترحيلهم باتجاه إيران، في موازاة ما سبق اشتدت سياسة تعريب مدينة كركوك ففي الثمانينيات، إذ منحت الأسر العربية العراقية التي تسكن كركوك عشرة آلاف دينار، أي ما يوازي(٣٥٠٠) دولار، أضف إلى ذلك تغيير الهوية هو سياسة شجعت عليها الدولة إذْ منحت النساء الكورديات للواتي يقبلن بالزواج من رجال عرب مكافأة مالية(٣٠).

الأمر الذي يشير الى أنَّ المرحلة الجمهورية طغى فيها حكم المؤسسة العسكرية الذي يلغي كل الهويات ويعمل على صهر القوميات بالقوة وصل هذا التهميش إلى ذروته في عهد صدام حسين تجاه الكورد الفيلية على رغم من انتمائهم الوطني إلى العراق.

وقد تجددت أزمة الهوية الوطنية بِشكل كبير وملحوظ بَعْد عام ٢٠٠٣، وزادت من إشكالية الهوية العراقية واتساعها حتى بلغت ذروتها في مطلع الألفية الثالثة، بَعْد أنَّ اختلطت مع الإشكاليات الأخرى للتنمية في العراق(كالشرعية، والمشاركة ، والاندماج والتوزيع) فتسببت كل أزمة في تشابك الأزمات الأخرى وزيادة حدتها: ومنها أزمة الهوية، إذْ سيطرت على المواطن العراقي ثلاث هويات ذات طبيعة متداخلة، هي الهويات القومية والدينية والطائفية، فبعض القوى السياسية العراقية بعد ٢٠٠٣، لم تكن معتدلة في أَدائها السياسي، وذلك لانطلاقها من توجهات سياسية تستند على الهويات المذهبية والقومية الأمر الذي أثر سلباً على عملها وجعلها تتحول من الدفاع عن الوطن، إلى الدفاع عن مصالح المذهب– والقومية المنتمية لها، وهذه الحالة أَفضَت في النهاية إلى تشجيع الانقسام المجتمعي وفي المحصلة كانت الهوية الوطنية هي المتضرر الأكبر من ذلك، إذْ تعرض المواطنين

إلى أقسى أنواع العنف الاجتماعي والطائفي وبأساليب شتى سوغتها الجماعات الطائفية الإرهابية ذات الأجندة الخارجية إذْ أنَّ غياب دور السلطة في حفظ الأمن وتعطيل القانون، وضعف أداء القضاء والمؤسسات الأمنية والتنفيذية أدت إلى آثار مدمرة في مؤسسات المجتمع، فقد سجلت أعداد ضحايا أعمال العنف في العراق بعد عام ٢٠٠٣ أرقام قياسية، فأحدى إشكاليات الدولة العراقية منذ تأسيسها ولغاية عام٢٠٠٣ هو عجزها عن دمج المكونات(القومية والمذهبية) بشكل كامل وفشلها في تكوين هوية وطنية جامعة، ففي المدة التي سبقت عام ٢٠٠٣، كانت المشكلة السائدة هي المشكلة القومية، ولم تستطيع سياسات الدولة السابقة من دمج القومية الكوردية اندماج تام إلى جانب القومية العربية، أَمَّا بعد ٢٠٠٣ فلم تَعُد الدولة قادرة على إيجاد صيغة للتسوية بين التنظيمات السياسية القومية الكوردية والعربية فحسب وإنما وضعت تحت مخاطر كبيرة تمثلت في صعود الهويات المذهبية على حساب الهوية الوطنية العراقية(٣١).

وهذا بدوره انعكس على عملية الاندماج الاجتماعي للمكونات فالاندماج أحد الوسائل المهمة لعمليتي بناء الدولة وبناء الأمة، إذْ يتوقف نجاحهما أو فشلهما على عملية الاندماج، فلا يمكن بناء قدرة مؤسساتية قوية للدولة على المدى الطويل من دون أنَّ يكون هناك حد أدنى على الأقل من الاندماج بين مكونات المجتمع، ويستند الاندماج الاجتماعي إلى منظومة متكاملة من أنماط معممة من القيم، وأنَّ تضافر الجهود التي تحكمها القيم المشتركة هي محفزة لعملية الاندماج الذي يتجلى في الجماعات المتضامنة وأنَّ درجة التضامن هي معيار التمييز بين الاندماج الكلي والاندماج الجزئي في النظم الاجتماعية فالتكامل أو الاندماج الاجتماعي يعتمد على المعايير المنضوية والتي لا يمكن تحقيقها لوحدها كما أَنَّه يتطلب بعض التنسيق الإضافي التي تقدمها توقعات الدور المانحة من جانب الجهات الفاعلة في الأدوار المتباينة ولاسيما لتولي المسؤولية من الناحية

الجماعية، ولأجل القضاء على العنف السياسي المؤدي إلى أزمة الهوية الوطنية فيتوجب اِتِّباع سياسات تتبنى قضية الاندماج ويقصد بها مدى توظيف قدرات الدولة الوظيفية والاقتصادية والاستيعابية لتحقيق اندماج مجتمعي بين مختلف مكونات المجتمع لتشكيل هوية وطنية جامعة على أسس المواطنة تعتمد على الكفاءة معياراً لتحديد أدوار الأفراد ولمختلف شرائح المجتمع العراقي، وزيادة التنوع في الهياكل التنظيمية بشكل يتناسب طردياً مع تزايد التنوع بغية استيعاب مطالب الجماعات فيتوجب على النظام السياسي العمل على تحقيق العدالة في توزيع القيم المادية بين مختلف مكونات المجتمع، أي مراعاة العدالة في تخصيص القيم والموارد بين مكونات المجتمع من خدمات ومشاريع وعليه تكون نتائج ومخرجات العمل الحكومي الإيجابي توفير فرص عمل لتحقيق الذات عند كل فرد، لتصل في النهاية إلى قدرة الدولة على استيعاب المجتمع في مؤسساتها بما يؤدي إلى أحداث تغيرات عميقة في البنى الاجتماعية والثقافية، نتيجة مشاركة الأفراد في الوظائف مع فاعلية أجهزة الدولة واستيعابها لمختلف المكونات، مما يؤدي إلى تحقيق المواطنة وإحساس الفرد بها سلوكاً وممارسة ضمن الإطار القانوني الذي يحكم الأفراد ويولد الإحساس بوحدة لانتماء، ويعني الولاء للهوية الوطنية الواحدة لينتج اندماج إيجابي بين مكونات المجتمع، وتفكيك الولاءات ولانتِماءّات الفرعية لصالح لانتِماءٌ للوطن بوصفه الجامع(٣٢).

ولا تمثل التعددية (القومية والمذهبية) في حد ذاتها سبباً للعنف السياسي ولكن الصيغة السياسية المطروحة للتعامل معها، أي عملية تسيس التعددية هي التي تسبب النزاعات والعنف فإذا لم تسمح تلك الصيغة بتمكين مختلف التكوينات الاجتماعية من المشاركة في السلطة وحصولها على نصيبها بشكل سلمي، فهذا يدفع بعضها إلى الانخراط في أعمال العنف المضادة للنظم الحاكمة، للمطالبة بنصيب عادل من الثروة والسلطة.

الأمر الذي يشير الى أنَّ الاندماج يمثل العصب الأساسي الذي ترتكز عليه الهوية الوطنية الجامعة، إذْ استقرار المجتمع وتعايش مختلف مكوناته مسألة مهمة لنجاح عملية إعادة بناء الدولة وأنَّ الاعتراف بالاختلاف بين الجماعات ضروري أيضاً، بيد أنَّ محاولات إلغاء الآخر هي التي تجعل أزمة عدم الاندماج تظهر في المجتمع، لذا فَإن التخلي عن هذه الثقافة والتمسك بثقافة التعدد المجتمعي ضروري لبناء الدولة ولاسيما في المجتمعات المتعددة الأعراق والقوميات مثل العراق وهذا التنوع الاثني يشكل عاملاً موحداً في مد سيادة القانون العام والمصلحة العامة ولكنه سيصبح عاملاً من عوامل التفرقة إذْ اختلت آليات تطبيق القواعد العامة المشتركة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عوامل التوتر والعنف والنزاع الاجتماعي وهذا ما شهدنا في عام ٢٠٠٦-٢٠٠٨ نتيجة اختلال البنية المجتمعية .

دور التدخلات الخارجية الدولية والإقليمية وعلاقتها بالعنف السياسي :

ويمكن تحديد المتغيرات الخارجية الدولية المساهمة في واقع العنف السياسي في العراق على النحو الآتي(٣٣) :

١-**المتغيرات الدولية:** الولايات المتحدة الأمريكية والعنف السياسي في العراق :

خلق التدخل الأمريكي العسكري في العراق أثناء الحرب منعطفاً خطيراً في تطور العنف السياسي

ولاسيما خلال مُدَّة الحصار في التسعينيات (عنف الحصار) وهو مصطلح يهدف من ورائه الاطلاع على أحوال الأسر العراقية على أثر الحصار الأميركي عليها وما خلفه من مشاكل أسرية ومجتمعية وتربوية فالعراقيين خلال مُدَّة الحصار عاشوا أشد أنواع العنف والعذاب الاقتصادي والأسري والمجتمعي وذلك أدى إلى تقليص حجم الفئة العمرية الفتية التي كان يتمتع بها المجتمع العراقي، فضلاً عن انخفاض نسبة التعليم بسبب الأزمة الاقتصادية، فنتج عنه ظهور حالات الانحراف والجنوح، فضلاً عن الأزمات الصحية كفقر الدم والأمراض المعدية، فضلاً عن

الآثار النفسية السلبية كحالات القلق والتوتر وتعطل الجانب الاقتصادي وظهور مشكلات الفقر والبطالة.

وارتفعت وتيرة التدخلات الأمريكية في الشأن العراقي بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، إذ قام الحاكم المدني (بول بريمر)، بإصدار الأمر(٢) في ٢٣/ أيار/ ٢٠٠٣، حلّ عن طريقه بعض الوزارات العراقية فتفككت مؤسسات (الجيش والأمن والإعلام)، وذلك أحدث فراغ أمني وسياسي وإداري وفوضى وأعمال عنف، مع توفر ملايين من قطع السلاح التي وقعت في أيدي المتطرفين في وقت كان العراق يفتقر للاستقرار الأمني مما سهل اندلاع أساليب العنف والإرهاب والصراع الطائفي، وقد اتخذت سلطة الاحتلال عددً من القرارات والقوانين التي بموجبها غيرت النظام الاقتصادي العراقي، وأصدرت أوامرها بخصخصة الاقتصاد من دون تخطيط مسبق وأصدرت قوانين لإعادة تنظيم كل ما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية وانتهت بفتح الأبواب أَمام المستثمرين الأجانب وغيرها، من السلبيات الكثيرة التي أَثرت سلباً في الأنشطة الاقتصادية جميعها والتي اعاقت مشاريع التنمية المستدامة.

وكما عمدت سلطة الاحتلال على ترسيخ الانتماءات الفرعية والمذهبية والطائفية على حساب الهوية الوطنية العراقية، وذلك بموجب القرار (١٤٨٣) الصادر من مجلس الأمن لتأسيس مجلس الحكم الانتقالي بعد عام ٢٠٠٣، ليكون عامل أساسي في إثارة نعرات العنف والصراع بين الأحزاب السياسية في العراق ولاسيما في ظل وجود محركات للعنف السياسي مثل(إشكالية الدستور والفيدرالية والمناطق المتنازع عليها والمحاصصة الطائفية)، ولم تكتف قوات الاحتلال بِحلِّ الدولة بل ذهبت باتجاه تفكيك المجتمع العراقي الأمر الذي دفع إلى نشر مظاهر العنف وإطلاق مافيات التخريب والنهب للعبث بأمن البلد تاركةً ألاف القتلى والجرحى من المدنيين العزل، وتدمير البنية التحتية وانقطاع الكهرباء مما أَوقَف عمل المصانع

فضلاً عن تدمير تكوينات البيئة الاجتماعية العراقية وتحويلها إلى بنى عصبية عشائرية أثنية ومذهبية، فضلاً عن تنامي ظاهرة ولادة الفصائل المسلحة التي تتبنى منطق العمل العسكري في مختلف مناطق العراق ليصل عدد المعلن عنها في البيانات الرسمية إلى أكثر من (٤٣) فصيلاً مسلحاً(٣٤).

٢-المتغير الإقليمي والعربي (إيران – تركيا):

يمثل الضغط الإقليمي أبرز الإبعاد الأساسية المؤثرة في الدولة العراقية، فهي ليست بمعزل عن محيطها الإقليمي، فهي تتأثر بسياسات الأنظمة الإقليمية ولا سيما العراق يتميز جغرافياً بتنوع الجوار الإقليمي، إذْ يحاط بستة دول عربية وأجنبية، إذْ شكل العراق بأوضاعه غير المستقرة منطقة استقطاب لتدخلات إقليمية عميقة، ويكون ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية مِمَّا أَسهم بِشكل كبير في تعميق عوامل هشاشة بنية الدولة ومن أَبرز هذه التدخلات الإقليمية هِي(٣٥):

– المتغير الإيراني العربي والعنف السياسي في العراق:

يُعَد التدخل الإيراني هو الثاني بعد التدخل الأمريكي من حيث الحجم، حيث ذهبت إيران إلى انتهاك سيادة العراق من خلال التدخل بشؤونه الداخلية والإعلان عن محاولة تغيير النظام السياسي له و زعزعة الاستقرار الداخلي عن طريق إثارة النعرات الطائفية داخل الأوساط العراقية، ولاسيما في ظل الأزمات السياسية بين البلدين آنذاك، وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق بعد عام ٢٠٠٣، إذْ انهالت الاتهامات من قبل، وزير الدفاع الأمريكي رامفسيلد اتهامات إلى إيران بأَنها تضطلع بإذكاء حالة العنف السياسي وعدم الاستقرار في العراق وذلك بدعم أعمال العنف في المدن العراقية تحت شعار مقاومة الاحتلال الأمريكي وتضمنت قائمة الاتهامات هو سماح طهران لعناصر من تنظيم القاعدة ممن جاؤوا من افغانستان والشيشان بالعبور عن طريق الأراضي الإيرانية إلى العراق، فَإن الإيرانيين يشتركون مع بقية الدول المجاورة في مقاربة متفق عليها ضمنياً تفيد (في حالة استقرار

العراق أمنياً وسياسياً، سوف يفكر الأمريكيون في التحرك ضد إيران مباشرة، لذلك حرصت إيران كبقية الدول الإقليمية والعربية المجاورة على ضرورة ديمومة عدم تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي وهو مطلب مشترك إيراني – عربي) لهذا تسعى إيران إلى موازنة خطوطها، فهم لا يريدون بان يكون العراق مستقراً تماماً ولا غير مستقراً تماماً أي يكون مديراً للفوضى التي يمكن السيطرة عليها، وهنا يبرز الدور الإقليمي العربي لدول الجوار الأخرى (الكويت والسعودية وقطر والأردن) بمواقفها السلبية اتجاه العراق لتشجيعه على خوض العنف والحرب مع الجارة إيران لتحقيق مصالحهم والمتمثلة بإضعاف العراق ولحد من قدرته عسكرياً واقتصادياً في المقام الأول، وتحجيم الثورة الإيرانية الإسلامية والحد من تصديرها ثانياً، وبالوقت نفسه منع الدولتين عراق وإيران من السيطرة على الخليج العربي وتكوين مجتمع أمن(٣٦).

الأمر الذي يشير الى أن التدخل والاختراق الإيراني والعربي في العراق أضعف بنية الدولة العراقية وتركيبتها الاجتماعية وذلك نتيجة ضعف سلطة الدولة الداخلية في رسم سياساتها وسطوة القوى السياسية وقوتها التي تفوق قوة الدولة والقانون، وبسبب أجندتها التي تدعمها إيران والسعودية إقليمياً ويتلخص هذا الاختراق بتفكيك الدولة من الداخل عن طريق أثارة التفرقة بين المذاهب أساس مبدأ شد الأطراف وهذا بالتأكيد يعمل على أضعاف دور الدولة وتفتيتها إلى طوائف وأقليات، مما يؤدي إلى اِستحالة بناء دولة موحدة.

– المتغير التركي والعنف السياسي في العراق:

اندلعت مجموعة من الأحداث السياسية والأمنية في العراق بعد ٢٠٠٣وآثارت القلق لدى صناع القرار التركي، فعملية التحالف بقيادة الولايات المتحدة في العراق، أربكت مصالح تركيا وجعلتها تتدخل بشكل مباشر في شأن العراق والتي تتكون في ثلاث جوانب وعلى النحو الآتي(٣٧) :

–الحيلولة دون تقسيم العراق على أساس عرقي مما يؤدي إلى ظهور دولة كوردية مستقلة أو كونفيدرالية (عاصمتها كركوك)، والتي تعزز التطلعات إلى كيان مماثل للكورد في تركيا.

–حماية الأقلية التركمانية ذات الأصل التركي والتي تقيم بصفة أساس في شمال العراق ويقدر عدد العراقيين من أصول تركية وما يعرفون بالتركمان بـ (٤٠٠) ألف نسمة يسكنون في كركوك.

–القضاء على حزب العمال الكوردستاني وهو حركة تركية كوردية لجأت إلى العراق أثر هزيمتها عام ١٩٩٩ ، وكما قامت بدعم بعض الجهات السياسية الفاعلة والمعارضة للحكومة عن طريق رعاية تشكيل القوائم الانتخابية المناهضة للحكومة المركزية لضمان تحقيق مصالحها الحيوية، فضلاً عن التواجد التركي في شمال العراق بحجة محاربة عناصر داعش، وكذلك الاستفادة من الأوضاع غير المستقرة في العراق بجعله أكبر سوق لتصريف منتجاتها بما يتضمن انتعاش الاقتصاد التركي على حساب تراجع الاقتصاد العراقي، وكما أنَّ السوق العراقي بعد ٢٠٠٣ أصبح منطقة جذب لمجتمع الأعمال التركي ودخول الشركات التركية، فهناك أكثر من(٣٠) شركة تركية تعمل في بيع ونقل المنتجات النفطية كما تجد الكثير من الشركات التركية تعمل في مجال عقود إعادة الإعمار المقام في تركيا عام٢٠٠٤ برعاية أمريكية ومعرض إعادة الإعمار في أربيل ٢٠٠٥، وكما أنَّ حجم الصادرات التركية للعراق يقدر حوالي(٨١٠) مليار دولار عام ٢٠١٢ فضلاً عن عودة العمل بأنبوب النفط المتوقف في الفترة (١٩٩١–٢٠٠٣) الذي يمر عن طريق الأراضي التركية.

واستغلت تركيا الانفلات الأمني في العراق وقامت بتضييق الخناق على الكورد وقامت القوات التركية بقصف مدفعي على السليمانية ودهوك وأربيل عام ٢٠٠٦ وكما تمركزت القوات التركية فيها وقامت بإغلاق مكتب(حزب العمال الكوردستاني)

داخل العراق عام ٢٠٠٦والمشاركة في مؤتمر يتضمن ملاحقة هذا الحزب، ورفض العراق أنَّ يكون موطئ قدم للمعارضة الكوردية التركية التي تهدد الأمن والاستقرار التركي، وكما وقع العراق الاتفاقية الأمنية الثلاثية العراق أمريكا تركيا لمنع تسلل حزب العمال الكوردستاني إلى داخل تركيا(٣٨).

ويعد العنف السياسي الذي شهده العراق خلال الفترة ٢٠٠٣- ٢٠٢٤ ما هو إلا انعكاس لصراع القوى الخارجية والإقليمية (الإيرانية والتركية) والعالمية (الولايات المتحدة) لرسم خطوط الوضع السياسي في العراق الذي نتج عنه أعمال عنف سياسي، وبسبب ارتباط بعض الكتل السياسية المحلية بأذرع دول الجوار الإقليمية والعالمية لتحقيق مصالح شخصية، وهذا يفسر تدهور وضع الخدمات الذي تم إهماله بسبب انشغال الكتل المتصارعة فيما بينهم، الأمر الذي أدى إلى تدني مستوى الخدمات وزيادة معدلات البطالة، الأمر الذي تسبب في المزيد من الأمراض الاجتماعية، وعليه يمكننا القول أنَّ جزءاً من أسباب العنف السياسي في العراق يعود إلى الخلل البنيوي في النظام السياسي من جهة، وإلى صراع إرادات (دولية وإقليمية) تكون أدواته استغلال الفئات المهمشة والعاطلة عن العمل فضْلاً عن الدوافع الداخلية للعنف السياسي(الدستور، والمحاصصة الطائفية والعرقية، والفيدرالية، والمناطق المتنازع عليها، وتوزيع الثروة، وقانون النفط والغاز) والتي تُعدّ من دوافع سياسات العنف في العراق وهذا يعني أنَّ للعنف السياسي في العراق مساران الأَول خارجي والثاني داخلي محلي.

أثر العنف السياسي على إعادة بناء الدولة :

١-الجانب الاجتماعي:

ومن الصعوبة حصر كافة الآثار السلبية التي يتركها العنف السياسي على المجتمع والدولة وذلك لان المظاهر التي يأخذها هذا المتغير كثيرة ومتعددة، يؤثر

العنف السياسي سلباً على المجتمع وعلى الأفراد من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، حيث ترتفع معدلات البطالة وارتفاع معدل الصراعات الداخلية والتمرد والاشتباكات، وهذا ينطبق على العراق إذْ أنَّ ضعف تطبيق العدالة الاجتماعية مع زيادة حدة التفاوت الطبقي وزعزعة الأمن المجتمعي هو نتيجة لما يتركه العنف السياسي من حالات الفوضى والتفكك في المجتمع مع عجز الدولة ومؤسساتها من تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين وفشلها في إدارة الأزمات المجتمعية سيؤدي إلى العنف السياسي ومن وتداعياته على المجتمع المزيد من أعمال القمع والقتل والتهجير والعنف الطائفي(٣٩).

ولا يقل العنف الاجتماعي خطورة عن العنف السياسي يقع تحت طائلة العنف الجنائي كالسرقة والقتل والمخدرات إذْ يستغل المنحرفون والمجرمون الاضطراب الأمني للقيام بعمليات سطو على الممتلكات العامة والخاصة وَيسهِم العنف بذلك في هشاشة المجتمع وتفككه، فَإن تكلفة العنف الاجتماعي والسياسي لا تقتصر على التكلفة البشرية والاقتصادية بل تتعدى ذلك إلى مكونات المجتمع والتعدي على الممتلكات العامة والأبنية الحكومية وتدميرها يترتب عليه تكلفة اقتصادية عالية عادة ما تضطر الدولة لتحمل أعبائها ومعالجتها، كذلك فَإن الحفاظ على الأمن وتكثيف المتابعة الأمنية يؤدي إلى زيادة الأعباء المالية والبشرية على الحكومة بأجهزتها المختلفة وخاصة الأمنية(٤٠).

٢-الجانب السياسي:

للعنف السياسي تداعيات خطيرة تؤدي إلى نتائج سلبية على المجتمع فمن الناحية السياسية يقضي العنف على كل جسور الثقة بين القوى السياسية (حكومة – معارضة – أحزاب – منظمات مجتمع مدني) ويعدم كل فرص الالتقاء بين القوى المتصارعة وتوفر هذه الظاهرة روافد جديدة للصراع والعنف السياسي من جهة، وبين الحكومة وأفراد المجتمع من جهة أخرى، ويوصلنا فقدان الثقة إلى اضمحلال

وضعف بناء الدولة وضعف قدرتها وعندئذ يضعف الولاء للهوية الوطنية لحساب الولاء للقبيلة وعلى المستوى الخارجي يكون فرصة للتدخل من قبل الدول الإقليمية في الشؤون الداخلية للبلد، وجود علاقة عكسية بين العنف السياسي والسلوك الانتخابي، إذ المواطنين الذين يعيشون في سياقات عنيفة يحتمل أنَّ تكون معدلات المشاركة التصويتية لهم منخفضة مقارنة بالمواطنين الذين يعيشون في سياقات معتدلة تتسم بالديموقراطية(٤١).

الأمر الذي يشير الى أنَّ العنف السياسي له الأثر في إضعاف بنية الدولة وفي مختلف المجالات وحصر دورها في الضبط والمراقبة وضعف هيبتها، وزعزعة ثقة الأفراد في الدولة، وهذا ما نلتمسه عن طريق تصريحات المواطنين لمعرفة أراءهم حول الأوضاع المحيطة في العراق إذْ يعبرون عن تذمرهم من عدم مقدرة الدولة على تلبية مطالبهم الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي، فنجد تعاقب عِدَّة حكومات في ظرف وجيز تحت ما يسمى حكومة تصريف الأعمال.

٣-الجانب الاقتصادي:

عندما تزداد وتيرة العنف تضعف قدرة الدولة على وضع برامج التنمية أو حتى مجرد أحداث تغيير نوعي في البنى الاقتصادية مع تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج وتضاعف حركة رؤوس الأموال المستثمرة وتزيد الأزمات البنيوية وتوجه الدولة جزء كبير منها إلى الأجهزة العسكرية على حساب الصحة والتعليم توفير العمل وتتوقف عجلة التصنيع وتقل القدرة على التصدير فيما تزيد الواردات وتدخل الدولة في عجز كبير في ميزان مدفوعاتها فتلجأ إلى الاقتراض والمديونية، فينتج عن ذلك مشاكل اجتماعية تتمثل في إثارة المواطنين ضِدَّ السلطة عن طريق الحركات الاحتجاجية، وأنَّ أحداث التظاهرات في العراق وما رافقها من عنف وفوضى من جهة والحرب على الإرهاب من جهة أُخرى أرهق أمكانيات الدولة في توفير أبسط مستلزمات الحياة لموطنيها، ولاسيما أنَّ الاقتصاد العراقي اقتصاد هش

ومتذبذب يتصف بأحادية الجانب لاعتماده على القطاع النفطي فقط، وبالتالي اهمل البنى التحتية للصناعات المحلية الأخرى كقطاع الزراعة والصناعة ونتيجة لذلك شجع على بروز الأمراض المجتمعية منها الفقر والبطالة التي عززت وجود الجريمة والعنف وغياب الأمن الإنساني(٤٢).

الاستنتاجات :

١. شهد العراق ممارسات العنف السياسي في مرحلة قبل أحداث ٩ /٤/ ٢٠٠٣ كانت على الأغلب مِن الحكومات ضد مناوئيها في مختلف المراحل السابقة إلا أَنَّه بعد هذه المرحلة زادت الأطراف الممارسة للعنف على المستويين الرسمي وغير الرسمي، حيث مارسته قوى عِدَّة متمثلة بالقوى السياسية والقوى الاجتماعية المدنية، وقوى التنظيمات الإرهابية.

٢. أَنَّ حلّ مؤسسات الدولة بَعْد ٢٠٠٣ يعدِّ العامل الرئيس في أحداث العنف المأزم لِبناء الدولة.

٣. بين البحث أَنَّ إنهاء العنف السياسي وبناء الدولة المدنية في العراق يتوقف على مدى جدية الأطراف المتصارعة في التخلي عن الصراع، وعلى مدى جدية الحكومة في تشكيل نِظام سِياسي عادل يوفر الخدمات الأساسية والتوزيع العادل للثروات، فضلاً عن تنظيم العلاقة مع القوى الخارجية الدولية عن طريق الوسائل الدبلوماسية.

٤-أن صورة المجتمع العراقي الحالية تُشير إلى مجتمعٍ مريض أحالتهُ الأزمات إلى بقايا مجتمع يحاول النهوض (أن لم نكن مبالغين) بصورةٍ تحتاج إلى جهود كبيرة لذلك .

٥-لقد أرتبط تأزم المجتمع العراقي بتأزم المجتمع العربي (جزء من كل) ، من خلال تداخل القيم والظروف والمواقع ؛ مما حفّز ذلك على انهيار الوضع وتكالب الانتكاسات في المجتمع العراقي .

وفقاً وارتباطاً بالنتيجة السابقة هناك نقاط التقاء وتقاطع بين المجتمعين العربي والعراقي من ناحية الإصابة بالأزمة ، فنقاط الالتقاء تمثلت بتهشم وتمزق الهوية في المجتمعين العربي والعراقي وقلة الولاء والمواطنة وتعثر الشخصيتين العربية والعراقية ، فضلاً عن ضعف السياسات الحاكمة وتسلطها وتخبطها ونقاطٍ أخرى ، أما نقاط التقاطع فاختلفت من مجتمعٍ لآخر ، كالاختلاف في نسبة أو قوة وشدة الشيء الذي تم الالتقاء بهِ ، مثلاً طبيعة القوى المتسلطة والمستعمرة تختلف من مجتمعٍ لآخر ، وكذا الأمر في طبيعة سياسة المجتمعين ، وشخصيات الأفراد في كليهما واختلاف الظروف الأخرى .

٦-توصل البحث وبشيءٍ من الوضوح إلى أن تكاتف هذهِ الأزمات قد خلق حياة غير مستقرة آنياً تشهد نوعاً من عدم الولاء للوطن وتناحرات كثيرة ودخول الشخصية العراقية في دوامة التأزمات وعدم ثبوت المواقف وتغير كبير في نمط حياتها ؛ الأمر الذي أنتج وولّد ما يسمى بعقدة الصمت وأنشأ ثقافة الخوف عند المجتمع العراقي ، وكل ذلك بطبيعتهِ ولّد انغلاقاً وجموداً كان نتيجةٌ للترسبات السابقة .

٧-ما يبتغي الوقوف عليه وكنتيجة أظهرها هذا البحث ، هي ضرورة وضع أزمة المجتمع العراقي على طاولة النقاش ، لتحديد الاستراتيجية المناسبة لمواجهتها .

٨-توصل البحث إلى ضرورة تطبيق عدة منطلقات للخروج على الأقل من أزمة المجتمع العراقي ، كتفعيل التراث ونقد الذات العراقية لا جلدها وممارسة التعددية الفكرية والسياسية والحوار وتقبل الآخر

٩-ساهمت محنة المجتمع العراقي فضلاً عن الظروف الدافعة لها بنيتهُ بأفرادهِ وقيمهِ وأرضهِ في رسم الصورة المتأزمة لهُ ، لذا فالأمر رهن بهؤلاء الأفراد أنفسهم فضلاً عن ضرورة تحسين ظروف هذا المجتمع ، لغرض نهضتهِ وانطلاقهِ نحو التطور واجترار عهود الازدهار والتقدم من جديد .

التوصيات :

١ـ العمل على إجراء التعديلات الدستورية، فمن خلال العملية الانتخابية المسندة إلى المواد الدستورية التي تحظى بقبول الأغلبية التي تسري على الحكام والمحكومين على السواء يمكن للحكومة من كسب شرعيتها، ولأجل ترصين هذه الشرعية وتحقيق القبول العام لابد للحكومة من الاعتماد على عنصر الانجاز على مختلف الأصعدة والقطاعات، أي تحقيق مطاليب واحتياجات المواطنين لتصبح المخرجات الحكومية رداً عليها و تحقيقاً لها.

٢. العمل على تحقيق الوحدة الوطنية والاندماج الوطني من خلال تعامل الدولة مع مواطنيها على أساس المساواة بين جميع أفراد المجتمع، بلا استثناء ولا تمييز. كما لا بد للدولة أن تعمل بصفة العمومية أي أن تنظر إلى الفرد وتتعامل معه بصفته مواطناً لا فدراً له كل الحقوق وعليه كل الامتيازات، و الالتزام بالعقد الاجتماعي من جانب الدولة والفرد على السواء

٣. وقبل هذا وذاك لا بد من العمل على إنهاء الاحتلال ونيل الاستقلال السياسي وتحقيق السيادة الكاملة.

مصادر البحث وهوامشه :

١–علي نجم الدين، ظواهر الفوضى والعنف وإشكاليات التخلف في المشرق العربي، القدس، ٢٠٠٤، ص٩٦.

٢–صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده، بغداد: دار الحكمة للنشر، ١٩٩١، ص٥١.

٣–أمنة سليم قجالي، الإعلام والعنف السياسي، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، ٢٠١٥، ص ١٦.

٤–بول دوموشيل، التضحية غير المجدية، تر: هالة صلاح، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦، ص ١٥.

٥-عبد القادر زهير النقوزي، المفهوم القانوني لجرائم الإرهاب الدولي، بيروت: منشورات الجلبي الحقوقية، ٢٠٠٨، ص١٦ .
٦-نور الهدى غولة، الصرع السياسي في مصر، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٨.
٧-د. رسول مطلق محمد، الكلفة الاجتماعية للنزاع في المجتمعات المأزومة، بيروت: دار البصائر، ٢٠١٢، ص٢٤.
٨-مؤسسة أنتراك، مناقشات ورشة العمل حول التنمية في مجتمعات غير مستقرة، بيروت، ٢٠٠٦، ص٤.
٩-نواف قطيش، الأمن الوطني وإدارة الأزمات، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩ ، ص ٣٢.
١٠-أحمد دودين حمد، إدارة الأزمات الدولية المالية والاقتصادية، عمان: دار جليس الزمان، ٢٠١١، ص ٢٤.
١١- فخر الدين المهيوبي، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي، القاهرة: مكتبة الوفاء، ٢٠١٤، ص ٣٥ .
١٢-وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة- الأمة، عمان: اكاديميون للنشر والتوزيع، ٢٠١٤، ص ٤٢.
١٣-ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط٢، بيروت: مركز دراسات الوطن العربي، ٢٠٠٤، ص ٢٥٨.
١٤-المصدر السابق نفسه، ص٧٣ .
١٥- سالم عماد عبد اللطيف، الدور الاقتصادي للدولة في العراق: اشكاليات ومحددات التأسيس في المرحلة الانتقالية (٢٠١١-٢٠٠٣)، مؤتمر بيت الحكمة العلمي السنوي بناء الدولة، ١٩-١٨ كانون الثاني، بغداد، ٢٠١٢، ص ٨٦.
١٦-عامر حسن فياض وكاظم علي مهدي، اشكاليات بناء الدولة وادارة الحكم في العراق المعاصر، مجلة السياسة الدولية، العدد٣٤، جامعة النهرين، ٢٠١٤، ص٣٢-٣٣.
١٧-أثير ادريس عبد الزهرة، ، مستقبل التجربة الدستورية في العراق، بيروت: دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر، ٢٠١١، ص ١٦٢.

١٨-محمد عبد السلام، جغرافية الانتخابات بين النظرية والتطبيق، القاهرة: دار بركة للنشر، ٢٠١٩، ص٢٢.
١٩-أحمد عبد الله ناهي، وخضر عباس عطوان، السلوك السياسي دراسة نظرية وتطبيقية، عمان: دار امجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٨، ص١٨٥.
٢٠-أسعد عبد الوهاب عبد الكريم وآخرون، بناء دولة العراق: تيارات متضاربة ورؤى مستقبلية، بيروت: مؤسسة الرضوان الثقافية للنشر، ٢٠٢١، ص ٢٢٣.
٢١-طارق عبد الحافظ الزبيدي، أزمات بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد٧٧، ٢٠٢٢، ص ١٤٨ .
٢٢-خيري عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه، بغداد: بيت الحكمة، ٢٠١٢، ص ٦٥.
٢٣-عدنان ياسين مصطفى، سوسيولوجيا الانحراف في المجتمع المأزوم- العراق نموذجا، عمان: دار إثراء للنشر، ٢٠١١، ص٨٩.
٢٤-محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي - الواقع الحالي وتحديات المستقبل، ابو ظبي: مركز الأمَّارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٦، ص ١٦.
٢٥-ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية، تر: حمدي عبد الرحمن ومحمد عبد الحميد، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠١، ص ٢٢٥ .
٢٦-يحيى الكبيسي، العراق: الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣، ص١٨.
٢٧-هيفاء أحمد وسداد مولود، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية- المحددات الدستورية والسياسية، مجلة دراسات دولية، العدد الرابع والاربعون، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص٥٠ .
٢٨-معتز اسماعيل الصبيحي، التحليل السياسي للأنظمة السياسية المعاصرة وأزماتها، المركز الديمقراطي العربي للنشر، ٢٠١٩، ص ١٧٧.
٢٩-وليد سالم محمد، المصدر السابق، ص ١٠.
٣٠-حميد بوزر سلان، قراءة في تاريخ العنف في الشرق الأوسط، تر: هدى مقنص، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥، ص ٢٥٩- ٢٦٠.

٣١-ياسين سعد محمد البكري، بنية المجتمع العراقي جدلية السلطة والتنوع العهد الجمهوري الأوّل نموذجا، بغداد: دار مرتضى للكتاب العراقي، ٢٠١١، ص٧.
٣٢-عبد المجيد سلمان، الشرق الأوسط بين التفكك والتفتت، مجلة السياسة الدولية، مجلد ٤٩، العدد ١٩٨، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١١١.
٣٣-رجاء مكي، إشكالية العنف: العنف المشرع والعنف المدان، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ٢٠٠٨، ص ١٥٢.
٣٤-أحمد أبراهيم محمود وآخرون، حال الأمة العربية ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ - ثنائية التفتيت والاختراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨، ص ١٥٧.
٣٥-ناظم عبد الواحد جاسور، العراق والمعادلة الخليجية الإقليمية، مجلة دراسات سياسية، العدد ١، بيت الحكمة، ١٩٩٩، ص٦٣.
٣٦-أحمد محمد كمال، انفجار الخليج العراق المغبون وكلمة للتاريخ، القاهرة: مكتبة مدولي للنشر، (د. ت)، ص ٣٣.
٣٧-هنري ج. باركي، تركيا والعراق اخطار وامكانات الجوار، معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص رقم ١٤١، ٢٠٠٥، ص٢.
٣٨-هيثم صيوان وآخرون، العلاقات العراقية التركية - رؤية في إمكانات التعاون واحتمالات الصراع، في كتاب، العراق تحت الاحتلال تدمير الدولة وتكريس الفوضى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨، ص ٣٤٩.
٣٩-صادق الأسود،علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، جامعة بغداد: دار الحكمة للطباعة، ١٩٩٠، ص ٥٩٦ .
٤٠-صفوان مبيضين، العنف المجتمعي، عمان: دار اليازوري، ٢٠٢٠، ص٣٣.
٤١-علي حسين ياسين، تفشي ظاهرة العنف السياسي وتأثيره على الأنظمة العربية، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الموصل، مجلد ٥، العدد ١٨، ٢٠١٦، ص ٤٣٠ .
٤٢-المصدر السابق نفسه، ص٤٤٠.